تحليل نمو الانفاق الحكومي وهيكله في العراق للمدة (2004-2020).

الباحثان:

1. **أ.د. نزار كاظم صباح الخيكاني Email: nazar.sabah@qu.edu.iq**
2. **الباحثة: يسرى راسم جبار Email: admin.ecco21.1@qu.edu.iq**

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعد الانفاق الحكومي جزءا مهما من ادوات السياسة المالية للدولة، ويعرف على انه تدفق اضافة يتجسد في مجموع إنفاق الحكومة مشترياتها للسلع والخدمات سواء جارية كانت ام استثمارية، فضلا عن انه جزءا مهما من الطلب الكلي، وأداة رئيسة في إطار السياسة المالية بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، ولهذا جاء البحث ليهدف الى تبيان الاطار المفاهيمي للانفاق الحكومي وتحليل اتجاه الانفاق الحكومي وهيكله في العراق للمدة (2004-2020) من خلال ثلاثة مباحث رئيسة ، وقد توصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها تقلبات نمو الانفاق الحكومي بسبب مايتعرض له من عوامل داخلية واخرى خارجية ومنها تقلب اسعار النفط ومن ثم حجم الايرادات النفطية الممول الرئيس للانفاق الحكومي في العراق .

Abstract

Government spending is an important part of the state's financial policy tools, and it is defined as an addition flow that is embodied in the total government spending on its purchases of goods and services, whether current or investment, in addition to being an important part of aggregate demand, and a major tool in the framework of fiscal policy with the aim of achieving economic growth and stability. Therefore, the research came to aim at clarifying the conceptual framework of government spending and analyzing the trend and structure of government spending in Iraq for the period (2004-2020) through three main sections. External, including the

fluctuation of oil prices, and then the volume of oil revenues, the main financier of government spending in Iraq.

مقدمة.

يعد الانفاق الحكومي جزءا مهما من ادوات السياسة المالية للدولة، ويعرف على انه تدفق اضافة يتجسد في مجموع إنفاق الحكومة مشترياتها) للسلع والخدمات سواء جارية كانت ام استثمارية، لذلك يعد الانفاق الحكومي جزءا مهما من الطلب الكلي، وعليه فهو أداة رئيسة في إطار السياسة المالية بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، إذ يعد الإنفاق الحكومي من المتغيرات الاقتصادية المهمة في ممارسة دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية ذلك تجسيد تطور الإجراءات المالية لاسيما الانفاقية في العراق التي اولت على أساسها الحكومة العراقية مبدأ التوسع في مجال الانفاق الحكومي سواءً الاستثماري منه ام الجاري، اذ يؤدي الانفاق الحكومي دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال مكوناته الرئيسة المتمثلة بالإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري ، فضلا عن دورها في تقديم وخلق المنافع العامة المتمثلة بتوفير الخدمات الاجتماعية والاحتياجات الضرورية للسكان، وقد انطلقت اهمية البحث في التعرف على السياسة الانفاقية في العراق ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية خلال المدة (2004-2020).

مشكلة البحث

يرتبط شكل السياسة الانفاقية فيما اذا كانت توسعية ام انكماشية في العراق بعوامل متعددة ، فما مدى دورها ونموها في ظل التغيرات المحددة لاتجاهات الانفاق الحكومي ؟

هدف البحث

وللإجابة على الاشكاليات المطروحة في البحث لابد من استعراض اهم الاهداف التي يصبو اليها البحث ومنها ماياتي :

1- تبيان الاطار المفاهيمي للانفاق الحكومي.

2- تبيان اتجاه الانفاق الحكومي وهيكله في العراق للمدة **(2004-2020)**.

فرضية البحث

تحقيقا لاهداف البحث فانه يسعى الى اثبات الفرضية الاتية من عدمها:

ان مسار هيكل الانفاق الحكومي يرتبط بعوامل تؤثر في نموه وهيكله خلال المدة (2004–2020).

منهجية البحث

بهدف تحقيق اهداف البحث، فانه يعتمد على الاسلوب الاستقرائي الوصفي من خلال استقراء النتائج جراء التحليل .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للانفاق الحكومي

اولا: مفهوم الانفاق الحكومي.

يعكس الانفاق الحكومي دور الدولة في الحياة الاقتصادية ويعد واحدا من أدوات السياسة المالية للدولة للسعي نحو تحقيق الاهداف المختلفة، والنفقة العامة هي عبارة عن مبلغ مالي يخرج من خزانة الحكومة لإشباع الحاجات العامة، وبموجبه تعمل الحكومة بأداء الخدمات العامة بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع[1] ، ويرى آخرون بأنه كميه من النقود تقررها السلطة التشريعية وينفقها شخص عام أو السلطة التنفيذية بغية توفير السلع والخدمات العامة فضلا عن السعي الى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، أو هو مجموعة مصروفات تعمل الحكومة على انفاقها خلال مدة زمنية معينة لإشباع حاجات المجتمع والعمل على تنظيمه[2]، وعلى اية حال، يعبر الانفاق الحكومي عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية ،وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من الدلة.

وهناك تقسيمات عدة الانفاق الحكومي ، وسيجري التركيز على اهمها وكالآتي:

أ. الانفاق التشغيلي او الجاري

ويتضمن ما تقدمه الدول من خدمات الى افراد المجتمع والوسائل المرتبطة بهذه الخدمات، ويشمل المشتريات الحكومية من مستلزمات الإنتاج والسلع التشغيلية والأجور والرواتب والنفقات العسكرية المساعدات والاعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات والافراد وعادة ما يسمى بالانفاق التحويلي لتسيير المرافق العامة [(3)]

ب. الانفاق الاستثماري

وهو تيار من الإنفاق على السلع والخدمات الرأسمالية الثابتة مثل الآلات والمصانع والطرق والسلع الوسيطة خلال مدة زمنية معينة، ويودي إلى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية ومن امثلته ما يصرف لبناء المحطات الكهربائية وبناء المشاريع الإنتاجية.[4]

ثانيا: العوامل المؤثرة في الانفاق الحكومي

1 .**دور الدولة**

لقد شهد دور الدولة توسعا من الدولة الحارسة التي تنحصر بالدفاع والامن والعدالة، وبعض المرافق العامة الى ما يسمى بالدولة المتدخلة فضلا عن توسع وظائفها واصبحت تشمل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية ، وعندما يتوسع دورها ووظائفها التدخلية، فان حجم الانفاق الحكومي سيزداد ويختلف باختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي ، كما يختلف باختلاف درجة التطور سواء كانت متقدمة ام نامية، اي ان دور الدولة واتساع وظائفها يزيد من النفقات العامة وتنوعها [5].

2.**العوامل الاقتصادية**

يتأثر الانفاق الحكومي بمجموعة من العوامل الاقتصادية، ففي حالة التضخم تلجأ الى تخفيض نفقاتها العامة، ومن خلال الانفاق الحكومي يتم التأثير على الوضع الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، وان دور الانفاق الحكومي يعد فعالا في خلق التوازن الاقتصادي والتأثير في حجم الطلب الكلي الفعلي. [6]

3 .**حجم الايرادات العامة**

لا يمكن للدولة ان تزيد من نفقاتها بمبلغ يزيد على الايرادات التي تحصل عليها، وبالتالي فان حجم الانفاق الحكومي محدد بالمقدرة المالية القومية[7]، اذ باستطاعة الدولة زيادة حجم الانفاق الحكومي او تخفيضه ارتباطا بحجم الناتج القومي الصافي، والمقدرة الانتاجية، ودور ونشاط القطاع الخاص والعام ومدى وفرة الموارد الطبيعية مما ينعكس على حجم الانفاق الحكومي.

المبحث الثاني

تحليل تطور واتجاهات الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2020)

اولا: تحليل تطور الانفاق الحكومي

يشكل الانفاق الحكومي أداة رئيسة في إطار السياسة المالية بهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، إذ يعد الإنفاق الحكومي من المتغيرات الاقتصادية المهمة في ممارسة دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية ذلك تجسيد تطور الإجراءات المالية لاسيما الانفاقية في العراق التي اولت على أساسها الحكومة العراقية مبدأ التوسع في مجال الانفاق الحكومي سواءً الاستثماري

منه أو الجاري، اذ يؤدي الانفاق الحكومي دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال مكوناته الرئيسة المتمثلة بالانفاق الحكومي الجاري والاستثماري ،فضلا عن دورها في تقديم وخلق المنافع العامة المتمثلة بتوفير الخدمات الاجتماعية والاحتياجات الضرورية للسكان[8]، والجدول (1) يبين حجم ونمو اجمالي الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004–2020).

جدول (1)

حجم ونمو اجمالي الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004–2020)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الانفاق الاستثماري	النمو السنوي %	الانفاق الجاري	النمو السنوي %	اجمالي الانفاق الحكومي	النمو السنوي %	الانفاق الحكومي % GDP/
2004	3051		29066		32117		60
2005	3904	28.0	22472	-22.7	26375	-17.9	36
2006	6209	59.0	32598	45.1	38807	47.1	41
2007	9211	48.3	29820	-8.5	39031	0.6	35
2008	20316	120.6	39087	31.1	59403	52.2	38
2009	9649	-52.5	45941	17.5	55590	-6.4	43
2010	15553	61.2	54581	18.8	70134	26.2	43
2011	17832	14.7	60926	11.6	78758	12.3	36
2012	29351	64.6	75789	24.4	105140	33.5	41
2013	40381	37.6	78747	3.9	119128	13.3	44
2014	35450	-12.2	76742	-2.5	112192	-5.8	42
2015	18565	-47.6	51833	-32.5	70398	-37.3	36
2016	15894	-14.4	51173	-1.3	67067	-4.7	34
2017	16465	3.6	59026	15.3	75490	12.6	34
2018	13820	-16.1	67053	13.6	80873	7.1	30
2019	24423	76.7	87301	30.2	111724	38.1	40
2020	3209	-86.9	72874	-16.5	76083	-31.9	35
المتوسط		17.8		8.0		8.7	39

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. **https://cbiraq.org/DataValues.aspx**

اذ يتضح منه، ان هناك تقلبات واضحة في مجال مكونات الانفاق الحكومي بين الزيادة تارة والانخفاض تارة اخرى، وبشكل عام كان النمو السنوي خلال المدة المدروسة (2004–2020) متقلبا ، فقد بلغت قيمته الاجمالية نحو 32117 مليار دينار عام **2004** ثم بالزيادة الى 119128 مليار دينار عام 2013 وبالانخفاض وصولا الى 76083 عام 2020 وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو

8.7% للمدة كلها (2004–2020) وهي حصيلة التغيرات في مكونات الانفاق الحكومي المتمثلة بالانفاق الحكومي الجاري والانفاق الحكومي الاستثماري على حدا سواء ،ويمكن ايعاز نمو واتجاه الانفاق الحكومي بالتقلب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى الى ما ياتي:

أ. ان الزيادة الحاصلة في اجمالي الانفاق الحكومي عام **2008** والتي بلغت 59403 مليار دينار تعود الى زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الجاري و الاستثماري.

ب. ان ما حصل جراء الازمة المالية العالمية في أواخر عام 2008 وما رافقها من انكماش اقتصادي وشحة في السيولة النقدية التي تمثلت بتراجع الطلب على انواع السلع والخدمات المختلفة ، ونظرا لتدني اسعار النفط الخام فان ذلك سرعان ما انعكس سلبا على ايرادات العراق من النفط، ، إذ انخفض حجم الانفاق الحكومي في العراق في عام 2009 مقارنة بما كان عليه في عام 2008، ، الأمر الذي أدى الى حصول عجز مالي فعلي في عام 2009.

ت. ان التفاوت في نسب الانفاق الحكومي **(2004–2010)** كان يعزى الى التفاوت في الايرادات العامة بين الارتفاع والانخفاض، وذلك نتيجة للتقلبات الكبيرة في الايرادات النفطية، اذ ان ذلك ما يفرزه الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب لاعتماده المتزايد على الايرادات النفطية في تمويل النفقات، اذ كانت السنوات **(2004–2012)** هي الافضل في نموها .

ث. يتضح ايضا انه خلال السنوات **(2013–2016)** تحققت مستويات متقلبة في اجمالي الانفاق الحكومي، وان كانت هي الادنى، فإنها شهدت تقلبا واضحا في اسعار النفط والتي تعد عائداته هي المورد الذي يعتمد عليه في تغطية النفقات ، وبالتالي فان الانفاق الحكومي يتأثر بها بشكل واضح وكذلك فان زيادة الانفاق الحكومي في هذه السنوات يعود ايضا الى السياسة الانفاقية التوسعية، وما نتج عنها من نفقات كزيادة الرواتب وتعويض الموظفين واثقال الموازنة بنفقات اخرى كالانفاق الحكومي في مجال في مجال الانتخابات وهيئات ودعاوى الملكية وما رافق ذلك من تبذير للموارد وحالات الفساد المالي .

ج. ان زيادة الانفاق الحكومي عام 2011 ثم في عام 2013 ليبلغ نحو 119128 مليار دينار بعد ان كان نحو 70134 مليار دينار عام 2010 يعود في حقيقته الى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الاساسي للأنفاق الحكومي الذي يقارب(95%) من ايرادات الموازنة ، حيث اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام الى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الامر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في ايرادات الدولة من

القطاعات الانتاجية الاخرى مثل الزراعة والصناعة التي اصابها الضعف، وقيام الدولة بزيادة الرواتب والاجور لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام [2].

ان الارتفاع المستمر وغير المحسوب في الانفاق الحكومي سيولد بدوره آثارا سلبية متمثلة بارتفاع الاسعار التي تستتبع بموجات تضخمية متوالية ، وذلك لأن زيادة الانفاق الحكومي في ظل الجهاز الانتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن تصاعد الانفاق الحكومي ستؤدي الى هذه الموجات من التضخم، كذلك فأن زيادة النفقات بمعدل يفوق الايرادات لاسيما في بعض السنوات وهذا حتما سيكون له أثرا سلبيا على الادخار الوطني[1] .

ثانيا: تحليل مؤشر نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي

يمكن الاستدلال من خلال هذا المؤشر على مدى تدخل الدولة في الحياة، ويمكن الاسترشاد من خلال هذا المؤشر أيضاً على مدى تدخل الدولة من خلال هيكل الانفاق الحكومي الذي يعتمد على معيار نسبة الانفاق الحكوم9ي سواء الاستثماري منها اوالجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليبين مدى نجاح السياسة الانفاقية في مجال قيام المشاريع الاستثمارية من عدمه، اذ يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (1) أن هناك تقلبا واضحا في هذا المؤشر (نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي) خلال مدة البحث (2004–2020)، فبعد أن بلغت النسبة بموجبه نحو 60% عام 2004 انخفضت إلى 35%عام 2007 ثم بالارتفاع إلى 43% عام 2010 وبالانخفاض إلى 35% عام 2020، وهو امر يكشف لنا ان أن الاتجاه العام للإنفاق العام أو تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني في حالة تقلب ويتجه نحو الانخفاض انسجاماً مع التغيرات الحاصلة للايرادات العامة على أثر التغيرات في حجم العائدات من النفط الخام بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية، فضلاً عن تبني الحكومة العراقية سياسات مالية توسعية و تقييدية معتمدةً في ذلك على مصادرها الاعتيادية من إيراداتها النفطية، ناهيك عن التحديات التي تواجهها خلال مدة البحث سواءً من خلال تقييد ذلك الانفاق بسبب الانفاق الحكومي العسكري جراء التنظيمات الإرهابية التي تعرض إليها البلد، بالإضافة إلى تقييد صندوق النقد والبنك الدوليين للحد من دور الدولة وتقييد الاختلال في الموازنة العامة العراقية التي انعكست بضغط الانفاق الحكومي في بعض سنوات المدة المذكورة.

المبحث الثالث

تحليل هيكل الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2020)

يتضح من الجدول (2) تطور هيكل الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2020).

جدول (2)

تطور هيكل الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2020)

مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الانفاق الاستثماري	الاسهام النسبي %	الانفاق الجاري	الاسهام النسبي %	اجمالي الانفاق الحكومي
2004	3051	9	29066	91	32117
2005	3904	15	22472	85	26375
2006	6209	16	32598	84	38807
2007	9211	24	29820	76	39031
2008	20316	34	39087	66	59403
2009	9649	17	45941	83	55590
2010	15553	22	54581	78	70134
2011	17832	23	60926	77	78758
2012	29351	28	75789	72	105140
2013	40381	34	78747	66	119128
2014	35450	32	76742	68	112192
2015	18565	26	51833	74	70398
2016	15894	24	51173	76	67067
2017	16465	22	59026	78	75490
2018	13820	17	67053	83	80873
2019	24423	22	87301	78	111724
2020	3209	4	72874	96	76083
المتوسط		22		78	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

الجدول (11)

اولا: تحليل الانفاق الحكومي الجاري

يتضح من الجدول (2) ان الانفاق الحكومي الجاري قد ازداد من 29066 مليار دينار عام **2004** ليصل الى 72874 مليار دينار عام 2020 وبمتوسط اسهام بلغت نحو 78% للمدة كلها (2004–2020)، فبعد ان كان اسهامه نحو 91% عام **2004** ازدادت لتصل الى 96% عام 2020 وهي اعلى نسبة اسهام له في حين كانت اقل نسبة اسهام له هي عام 2008 وعام 2013 البالغة نحو 66% ، وقد تضمن تلك المدة تقلبات بين الارتفاع والانخفاض لأسباب كثيرة كان من اهمها السياسة الانفاقية التوسعية وما رافقها من التحول نحو النظام السياسي الجديد لاسيما بعد عام 2004 على اثر الزيادات الكبيرة في الرواتب، اضافة الى الوفرة المالية جراء ارتفاع اسعار النفط وزيادة الصادرات منه بعد عام **2010**[10]، وبالإمكان ايعاز التغيرات في نمو الانفاق الحكومي الجاري الى الاسباب الاتية:

أ. ان السبب وراء انخفاض الانفاق الحكومي الجاري بعد عام **2013** يعود الى انخفاض اغلبية ابواب الصرف ومنها فقرة الموجودات غير المالية من المنح والسلع والخدمات على الرغم من زيادة حجمه وتفوق الانفاق الاستثماري، اما انخفاض حجمه في عام **2014** وبفارق نحو اكثر من **(2)** مليار دينار مقارنه بالعام الذي سبقه يعود الى عدم اقرار الموازنة عام **2014** ، الامر الذي ادى الى تقييد وزارة المالية بنسبة صرف **(12/1)** من الانفاق الفعلي لكل شهر مماثل لعام **2013**[11].

ب. وإن سبب الزيادات المستمرة في حجم الانفاق الجاري خلال السنوات (2004 – 2020) وزيادة نموها السنوي وان كان في حالة تذبذب، يعود إلى تغير الوضع الاقتصادي السياسي على أثر الزيادات الكبيرة في فقرة الرواتب، فضلا عن الوفرة المالية جراء ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات منه عام 2010، بينما يعزى سبب تراجع نمو هذا الانفاق السنوي ما بعد عام 2013 لانخفاض أغلبية أبواب الصرف ومنها فقرة الموجودات غير المالية من المنح والسلع والخدمات وانخفاض حجمه في عام 2014، وبفارق نحو أكثر من (2) تريليون دينار مقارنة وما جاء في عام 2013، ويمكن إيعازه إلى عدم إقرار موازنة عام 2014، الأمر الذي أدى إلى تقيد وزارة المالية بنسبة صرف (12/1) من الانفاق الفعلي لكل شهر مماثل لعام 2013[12]، إلى جانب التحديات المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب على التنظيمات الإرهابية عام 2014 التي انعكست بالسلب على الموازنة العامة وما صاحبها أيضاً من نفقات لدعم النازحين ودفع مستحقاتهم، الأمر الذي ولد بعض الأعباء المالية على الموارد الاقتصادية وما تبعها من قرارات تمويل رواتب

موظفي شركات التمويل الذاتي إلى جانب التمويل المركزي وارتفاع النفقات الخاصة بإعادة إعمار المناطق المحررة، أسهم ذلك كله بتقليص الانفاق الحكومي الاستثماري وزيادة الجاري[13].

ت. ويعزى السبب في زيادة في حجم الانفاق الجاري عام 2018 وزيادة نسبة اسهامه مقارنةً ما جاء بحجمه في عام 2017 يعزى إلى ارتفاع غالبية مكونات الانفاق الحكومي الجاري لاسيما ما يتعلق بالمنح والإعانات فضلاً عن خدمة الدين التي سجلت ارتفاعاً نحو (63.8%) وارتفاع بقية أبواب الصرف الأخرى [14].

ثانيا: تحليل الانفاق الحكومي الاستثماري

يعد الانفاق الاستثماري من اهم ادوات السياسة المالية التي تستطيع ان تسهم في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المنشود، اذا ما استخدمت بشكل امثل، و تشير معظم نظريات التنمية الاقتصادية ان الاستثمار محدد اساسي لعملية النمو الاقتصادي وان دور الدولة في تكوين الاستثمارات له دور اساسي في دفع عملية النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الاستثمارات الحكومية والتي يصعب تجزئتها حسب منطق نظرية الدفعة القوية .حيث لها دورا كبيرا في تحديد معدل النمو الاقتصادي حيث ان كل ارتفاع في هذا النفقات تمثل اما اضافة طاقة انتاجية جديدة او اصلاح طاقة انتاجية معطلة[15]). وعليه ان النفقات العامة الاستثمارية هو المحرك الاساس للناتج المحلي الاجمالي **GDP** ويعتبر الممثل الحقيقي لدور الدولة ووظيفتها في تخطيط وتوجيه وتوظيف مواردها في انشاء وتطوير البنية التحتية الرئيسة.

وبمعاينة بيانات الجدول (2) يتضح ان الانفاق الحكومي الاستثماري قد ازداد من 3051 في عام 2004 الى **13820** عام 2018 وبالانخفاض الى 3209 عام 2020 وبمتوسط اسهام نحو 22%للمدة كلها (2004–2020) وهي اقل من نسبة اسهام الانفاق الحكومي الجاري البالغة نحو 78%.

وتعزى الاسباب لهذه التغيرات الى ما يأتي :

أ. ان السبب في ارتفاع معدلات النفقات الجارية يعود الى السياسة الانفاقية التوسعية وما رافقها من التحول نحو النظام السياسي الجديد .

ب. ان السبب وراء ارتفاع الانفاق الجاري وزيادة اسهامه الى 34% عام 2013 بعد ما كان نحو 28% عام 2012

ت. إن الانفاق الاستثماري قد تعرض إلى الانخفاض في اسهاماته فضلا عن تقلبها مقارنة وتفوق الانفاق الجاري ، ويعزى بشكل رئيس الى قصور السياسة المالية من جانب السياسة الانفاقية

لمساهمتها في تكوين رأس المال الاستثماري، فضلاً عن أن التغيرات في إسهاماته بوصفها نسبة إلى إجمالي الانفاق الحكومي يمكن إيعازها إلى التغيرات في الأسعار النفطية العالمية ومن ثم الإيرادات من النفط الخام.

ث. أولوية للأنفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري نظراً لتوقف الكثير من المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام من جهة، وزيادة حجم الوظائف لاسيما بعد اعتماد سياسة توسعية بعد عام 2004 وما يرافقها من إجراءات التحول نحو النظام السياسي الجديد، وهذه جميعها كانت عوامل مؤثرة نحو سيطرة الانفاق الحكومي الجاري على حساب الانفاق الحكومي الاستثماري، فضلاً عن ارتفاع أغلب مكونات الانفاق الحكومي الجاري ومنها فقرة تعويض الموظفين التي شكلت نسبة مرتفعة، وفقرة الرعاية الاجتماعية والمنح والإعانات وحزمة الدين إضافة الى ارتفاع إسهام المستلزمات السلعية والخدمية[16].

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

1. ظهر ان هناك تزايد مستمر في حجم الانفاق الحكومي خلال المدة (2004-2020) وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو 8.7% نظرا للزيادات المستمرة في الايرادات على اثر ارتفاع اسعار النفط، فضلا عم تخلله من تقلبات في أسعار النفط أسهمت على إجراء التغيرات في نمو الانفاق الحكومي بشكليه الجاري والاستثماري ناهيك عن اتباع سياسة انفاقية توسعية ادت الى سيطرة الانفاق الحكومي الجاري على اسهام الانفاق الحكومي الاستثماري.
2. ان ما حصل جراء الازمة المالية العالمية في أواخر عام 2008 وما رافقها من انكماش اقتصادي وشحة في السيولة النقدية التي تمثلت بتراجع الطلب على انواع السلع والخدمات المختلفة ، ونظرا لتدني اسعار النفط الخام فان ذلك سرعان ما انعكس سلبا على ايرادات العراق من النفط، ، ومن ثم انخفض حجم الانفاق الحكومي في العراق عام 2009.
3. ان التفاوت في نسب الانفاق الحكومي **(2004-2010)** كان يعزى الى التفاوت في الايرادات العامة بين الارتفاع والانخفاض، وذلك نتيجة للتقلبات الكبيرة في الايرادات النفطية.
4. يتضح ايضا انه خلال السنوات **(2013-2016)** تحققت مستويات متقلبة في اجمالي الانفاق الحكومي، وان كانت هي الادنى، فإنها شهدت تقلبا واضحا في اسعار النفط والتي تعد عائداته هي المورد الذي يعتمد عليه في تغطية النفقات ، وبالتالي فان الانفاق الحكومي يتأثر بها بشكل واضح وكذلك فان زيادة الانفاق الحكومي في هذه السنوات يعود ايضا الى السياسة الانفاقية التوسعية، وما

نتج عنها من نفقات كزيادة الرواتب وتعويض الموظفين واثقال الموازنة بنفقات اخرى كالانفاق الحكومي في مجال الانتخابات وهيئات ودعاوى الملكية وما رافق ذلك من تبذير للموارد وحالات الفساد المالي.

5. ان الارتفاع المستمر وغير المحسوب في الانفاق الحكومي سيولد بدوره آثارا سلبية متمثلة بارتفاع الاسعار التي تستتبع بموجات تضخمية متوالية ، وذلك لأن زيادة الانفاق الحكومي في ظل الجهاز الانتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن تصاعد الانفاق الحكومي .

ثانيا: التوصيات:

1. تقتضي الضرورة إعادة هيكلية الانفاق الحكومي وتوجيهها نحو إجراء التوازن الاقتصادي لاسيما من خلال اعطاء الدور للانفاق الاستثماري ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق مع اعتماد سياسة مالية واضحة من شانها المحافظة على توجهات السياسة الانفاقية وتوفير التخصيصات المالية المناسبة وبما يحقق أهداف الخطط التنموية.
2. ضرورة العمل على ترشيد الانفاق الحكومي الجاري وضغطه ليتناسب مع الاهتمام بزيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري الذي من شأنه تطوير القطاعات غير النفطية وإيجاد مصادر بديلة عن الايرادات النفطية، وتنويع مصادر الدخل.
3. انشاء صندوق سيادي الغرض لجمع الفوائض المالية المتحققة من الايرادات النفطية والاستفادة منها في الاستثمارات وتحقيق الاستدامة المالية وتنمية مصادر الموازنة العامة لمواجهة الصدمات الطارئة التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي لاسيما وانه اقتصاد ريعي يتأثر بتقلبات اسعار النفط والايرادات منه هي الممول الرئيس للإنفاق العام.

المصادر

1 عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 2000، ص.41

2 بتول الجبوري، و دعاء الزاملي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق المدة (2003-2012) جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، العدد 1، المجلد 16، 2014 ص121.

[3]3 Emad Mohammed, Productive government expenditures and economic growth, Publications, University of Baghdad, 2010, p10.

4 سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص485.

5 اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، بغداد، 2010، ص50.

6 محمد سلمان سلامة ،الادارة المالية العامة ،دار المعتز للنشر والتوزيع –عمان ،الطبعة الاولى ،2015، ص86.

[7] طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ،مطبع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص89.

[8] عبد النافع الزيدي ، وعاطف بطارسة ،اثر الانفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 17،عدد2،2015،ص122.

[9]

[10] جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015،ص 68.

[11] جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014،ص 70.

[12] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014، ص 70.

[13] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015،ص68 .

[14] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018، ص 43

[15] محمود حسين علي المرسومي، النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (1990-2012) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط، العدد 15 ، 2015 ،ص55.

[16] جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2017، ص47 ، وعام 2018، ص 43 ، وعام 2013، ص 59